..وتصطدم بتدهور الحالة المعيشية

حمد صلاح انه تم تأمين السوق المحلية بكافة الاحتياجات الرمضانية من السلع
جودة وأن حجم العرض يفرضه بيعها بأسعار مناسبة للقوة الشرائية للمواطنين .
الثورة" أن القطاع الخاص نجح في تغطية احتياجات السوق بشكل مستمر وحتى
ائية , وأشار إلى أن هناك تخوفات من الاندفاع الاستهلاكي الكبير في طلب بعض
وهو ما يترتب عليه تناقص في حجم العرض أمام حجم الطلب وبالتالي ترتفع

ولة ذات العلاقة التعاون مع القطاع الخاص في توفير الاستقرار الاقتصادي وحفظ
سلع وذلك من خلال تسهيل معاملات وإجراءات تخليص هذه الواردات السلعية
جمركية وتأمين وصولها إلى أهدافها التسويقية في جميع المحافظات .

نعمان

أكد وكيل وزرة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة الداخلية عبد الله عبد الولي نعمان أن الوضع التمويني في السوق اليمنية مستقر وأن المخزونات المتوفرة من السلع الغذائية الرئيسية تكفي لمدة تزيد عن ثلاثة اشهر فيما الأسعار مستقرة ولم تسجل أي بلاغات حول تحركات الأسعار .
ودعا نعمان في حديث مع الثورة الاقتصادي الأخوة المواطنين للتعاون مع غرفة علميات وزارة الصناعة والتجارة والتواصل مع الرقم 174 للإبلاغ عن وجود أي سلع مغشوشة أو مقلدة أو منهية الصلاحية يتم عرضها في الأسواق ليتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.
لافتا إلى أن المؤشرات تدلل على أن هناك حرصاً من القطاع الخاص خصوصا التجار والمستوردين لتوفير السلع للسوق بشكل سلس في هذا الفترة ،داعيا لعدم تحريك الأسعار خصوصاً في ظل الظروف الراهنة والاستعدادات لدخول شهر رمضان حيث يزداد الطلب من الناس بشكل مثيرللقلق.
وأشار إلى أن لجاناً مشتركة من الوزارة وجهات رقابة أخرى مع شركة النفط ستنزل للرقابة على محطات البنزين على مستوى أمانة العاصمة لضبط أي تلاعب في المشتقات النفطية خصوصا وأن الكميات المرسلة لأمانة العاصمة ترحل أولاً بأول فيما الطوابير لاتزال مستمرة.

وكيل وزرة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة الداخلية لـ" الثورة الاقتصادي" :

الوضع التمويني مستقر والمخزونات تكفي لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر

نحذر المواطن من التهافت على شراء السلع..لما لذلك من آثار سلبية

لقاء احمد الطيار

كيف هو الوضع التمويني في البلاد خصوصا مع قرب حلول شهر رمضان الكريم؟

- انطلاقا مما يتوفر لدينا من بيانات وأرقام واقعية من الميدان عبر مكاتبنا ومن خلال غرفة العمليات التي لديها الجاهزية الكاملة للتواصل مع الفروع والمنافذ التي تدخل منها السلع الأساسية كالقمح والدقيق والسكر والحليب والزيوت ،فنحن خلال هذه المرحلة نركز على قوت الناس ،قوت الغالبية العظمى للشعب ولانركزعلى السلع الأخرى بالإضافة إلى ذلك نهتم بخصوصية بعض المواسم كشهر رمضان المبارك والأعياد خصوصية الشهر وخصوصية السلع التي يتم استهلاكها فيه ونكثف جهودنا لأن نحرص قدر ما نستطيع وطبعا بتعاون الجميع على إيصال السلعة إلى المستهلك بالسعر المعقول والمقبول وإلى جانب مواصفات السلعة من حيث السلامة والأمن الغذائي للمستهلك ، ما أستطيع أن أؤكده أننا خلال الفترة هذه أسواقنا مليئة بالسلع الأساسية
فأنا أؤكد أن الوضع التمويني مستقر والسلع متوفرة وتكفي لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر ولم ترصد الوزارة أي اختناقات في أي سلعة من السلع ،طبعا موضوع الأسعار هذا خارج عن إرادتنا وخارج عن صلاحية الوزارة في الرقابة على الأسعارفالأسعار مرتبطة بالعرض والطلب لكن العرض عندنا أكبر, وأتمنى وأكررها مرة ثانية أن يراعي إخواننا التجار خصوصا تجار السلع الأساسية والسلع التي يقبل عليها الناس في الشهر الكريم ووفقاً للجانب الإنساني والضمير في عدم تحريك الأسعار كما أرجو من الأخوة المواطنين التعاون معنا مع غرفة علميات وزارة الصناعة والتجارة التواصل مع الرقم 174 والتعاون معها في حالة وجود أي سلع مغشوشة أو مقلدة أو منهية الصلاحية يتم عرضها في الأسواق . نحن سنقوم بالتعاون والتنسيق مع الكثير من الجهات بتكثيف الحملات خلال الشهر المبارك لكننا في نفس الوقت نظل معتمدين على الإخوةالمواطنين في الإبلاغ عن أي سلع قد يرونها معروضة مخالفة للمواصفات أو تؤثر على الصحة والسلامة العامة لنقوم باتخاذالإجراءات القانونية .

المشتقات النفطية

فيما يخص نقص المشتقات النفطية هل هناك إجراءات للحد منها وهل هناك مخاوف أن تنعكس على أسعار السلع ؟

- طبعا في هذا الجانب أحب أن أبعث الاطمئنان بقدر ما أستطيع حيث تلقيت تأكيد من شركة النفط اليمنية بأن يتم تشكيل لجان مشتركة كما كانت من قبل للتعاون بين شركة النفط ومكاتبنا على مستوى أمانة العاصمة وهذه كبداية لتعميمها على المحافظات للرقابة على المحطات ،لأنه كما يتضح أن هناك الكثير من الأزمات القائمة هي مفتعلة بينما أن تؤكد لنا شركة النفط أنهم يضخون احتياجات أمانة العاصمة باستمرار من البنزين والمشتقات النفطية الأخرى لكن ما نلاحظه بالفعل ويثير الاستفسار بالفعل حول هذه الطوابير الطويلة .
أما ما مدى تأثير ذلك ،نحن نعترف أن الوضع استثنائي وجميعنا يلاحظ ذلك أن هذا الجانب قد يؤثر على الأسعار ولكن ليس بالشكل الذي يقلق المواطنين والأسعار لان المادة متوفرة فالديزل لازال متوفراً ووسائل النقل تواصل انسيابها بصفة عالية جدا في نقل البضائع وبالتالي ليس هناك أي مبرر خلال الفترة هذه أوالفترة المقبلة المنظورة بالنسبة لنا أن يكون هناك أي تحركات في الأسعار ، نحن نعمل بكل جهدنا لأن تسير الأمور لمصلحة المستهلك بحيث يضمن الحصول على سلعة سليمة وخالية من أي عيوب وبأسعار معقولة وقادر على شرائها .

الشراكة

كيف تقيمون سير التعاون أو الشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص في عملية توفير احتياجات السوق التموينية ؟

كل المؤشرات تدلل على أن هناك حرصا من القطاع الخاص أيضا على مد يد التعاون وبالقدر الذي نمد يدنا ونقترب منهم في الوزارة متعاونين بالقدر الذي يؤكدون فيه المصداقية ما عدى بعض الحالات والاستثناءات أن وجدت فنحن لانخجل من أن نصرح بها لكن هناك الكثيرين من الأخوة في القطاع الخاص من التجار والمستوردين الجيدين والحريصين وهم وطنيون ولاتقل وطنيتهم عن المسئول الذي يحترم نفسه ذلك موجود في القطاع الخاص كما هو موجود في الدولة .

نصيحة

ما نصيحكتم للمواطن في التعامل مع السلع واقتنائها بشكل مبالغ خصوصا من أجل رمضان ؟

في الحقيقة إننا نجد المستهلك اليمني سارع للهلع والتسوق لاقتناء السلع بكثرة ويقول هذه من اجل رمضان الأمر الذي يخلق هلع في الأسواق وبالتالي تحدث إرباكا في الأشعار ،ورغم أن هذا يعتبر سلوك استهلاكي يصعب التحكم فيه ويسبب لنا الكثير من القلق لكن الأمر يتطلب وضع استراتيجية استهلاكية على المدى الطويل تكون فيها ثقافة الناس متزنة نحو التحكم بالاستهلاك وتكون على المستوى الجغرافي اليمني وعندها يمكن التوازن في الاستهلاك ولذلك توطين بعض السلوك الاستهلاكي الرشيد يجب أن تكون ثقافة لكل المواطنين ونأمل أن تتكمن بلادنا في التحكم فيه مستقبلا من خلال وضع برامج علمية قادرة على التأثير على السلوك الاستهلاكي الذي يصبح معه سلوك المواطن سلوكا استهلاكيا مرشداً لأن هناك الكثير من مخلفات موائد اليمنيين تفوق ما نستهلكه على المائدة وهذا سلوك اجتماعي لابد من دراسته والتغلب عليها مستقبلا.

الغاز المنزلي

الغاز المنزلي يظهر بين الحين والآخروالمخاوف أن تتفاقم شحة الغار في رمضان ما إجراءاتكم للحد منها ؟

- الغاز المنزلي ليس فيه شحة ومتوفر وموجود في الأسواق بعض الاستثناءات تحدث وبالتأكيد فإنه متوفر وموجود بصفة منتظمة في السوق ، هناك بعض الظواهر التي تربك السوق كاستثناءات وهي من الظواهر الموجودة في البلد وتسمى "التقطعات" هذه الظاهرة قد تستمر يوماً واحداً فتربك إمدادات السوق ومن ثم تعود الإمدادات ويبقى الوضع طبعياً جداً في الإنسياب ، على المستوى المنظور وحتى تاريخه إلى اليوم ولايوجد أي شحة في مادة الغاز بل متوفرة .

استهلاكي يخلق طلباً وهمياً ويرفع الأسعار

- لا تختلف كثيراً الاحتياجات الغذائية المعهودة طوال أيام السنة وتوفير التموين الغذائي للأسرة مع زيادة الطلب على التمور وزيوت الطعام والسمن والمخللات واللحوم المفرومة والحلويات بما فيها المحلبية والكريمة والجيلي والرواني والشعوبيات وغيرها وكذلك السكر والمشروبات والعصائر الطازجة والمعلبة والحليب والدقيق والألبان والزبادي ومختلف أنواع الخضروات والفواكه وغيرها .

احتكار

* هل لديكم في الغرفة خطة لرفد و تموين الأسواق إذا حصل أي احتكار من قبل التجار في شهر رمضان ؟

- هذا ليس دور الغرفة وإنما دور الدولة في توفير الآمن الغذائي من خلال المخزون الغذائي الاحتياطي. وقضية الاحتكار والتلاعب بالأسعار لم تعد تقلقنا في الغرفة التجارية واتحادها العام أو في أجهزة ومؤسسات الدولة ذات العلاقة. باعتبار السوق المحلية سوق استهلاكية شديدة التنافس التسويقي وهي سوق مفتوحة لمختلف السلع والخدمات المستوردة وفي ذات الوقت القدرة الشرائية للمجتمع الاستهلاكي في أدنى المستويات ,الأمر الذي يوجه الطلب الاستهلاكي صوب السلع والمواد الأقل سعراً وبما يتناسب مع مستوى دخل الفرد ويؤهله لتأمين الاحتياجات المعيشية للأسرة .

عشوائية

* **ما دور القطاع الخاص ممثلاً بالغرفة للحد من عشوائية الأسواق في رمضان ؟**

- هذا الدور بعيد جدا عن مهام واختصاصات الغرفة, ولكن القطاع الخاص لايفوت أي فرصة تسمح له بإنشاء المراكز التجارية ومراكز التسوق التي تعرض مختلف احتياجات المجتمع الاستهلاكي . والقطاع الخاص يناله نصيب الأسد من سلبيات هذه العشوائية في الأسواق التي تتحدث عن ظهورها في رمضان . بينما هي مشكلة دائمة ومستمرة طوال أيام السنة وتزيد بتسارع مخيف وملفت خلال شهر رمضان المبارك وفي الأول والأخير هذه الفئة من التجارة العشوائية لاتمت لنشاط الغرف التجارية واتحادها العام بصلة. ونتائج المسوحات التي أجريت في السوق اليمنية تؤكد هذه الفئة تمثل نسبة كبيرة من تجار الجملة والتجزئة غير النظاميين في السوق بالإضافة إلى عدد كبير جداً, ويتزايد بتسارع مخيف من تجار البسطات والتجارة المتجولة والكثير من المشاكل التي تخلفها هذه الفئة يتحمل أعباءها القطاع التجاري "النظاميين" وتفاقم هذه المشاكل نتاج عدم مواكبة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل وتراجع القوة التشغيلية للاقتصاد الوطني والسيطرة عليها تعتبر مسؤولية جماعية تشترط الاصطفاف الوطني والمبادرة الذاتية من كل مواطن يمني .

صعوبات

* **ما هي الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص عند استيراد البضائع ؟**

- في الحقيقة هناك الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تواجه نشاط استيراد البضائع التي تغطي الاحتياجات المعيشية للموطنين من السلع والخدمات التي لا تتوافر مقومات إنتاجها محليا .فالمستورد اليمني يتعرض للكثير من الصعوبات في هذه الفترة التي تعاني الساحة المحلية فيها أزمة الافتقار للمشتقات النفطية التي لا تغطي الاحتياج الاستهلاكي المحلي بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية على الطرقات التي تربط بين محافظات الجمهورية هذا بالإضافة إلى الممارسات التعسفية والإجراءات المعقدة والروتينية التي تمر بها الواردات السلعية اليمنية في المنافذ الجمركية والمتمثلة في ازدواجية التحصيل وتعدد الجهات المعنية بتحصيل الرسوم الرسمية على هذه الواردات فهناك رسوم تحصلها وزارة الزراعة تبلغ 500ريال على كل طن من المواد الغذائية والبقوليات والحبوب والقمح والعدس والفاصوليا والأرز وغيرها ,وهي رسوم تحصل دون أي مسوغ قانوني. وكذلك هناك الرسوم التي تفرضها هيئة المواصفات من رسوم معينة وغرامات وضمانات مالية تقدر بحوالي 50% من قيمة البضائع وإلا تم حجزها وتحريزها في ظروف غير مناسبة للتخزين خاصة مع المواد الغذائية والسلع المحكومة بتاريخ صلاحية محدد وظروف تخزين خاصة الأمر الذي يحكم على هذه السلع بالتلف قبل الإفراج عنها. بالإضافة إلى ما تتعرض له هذه البضائع من عبث وتعامل قاس أثناء عمليات الفحص والتفتيش في المنافذ الجمّركية. وإذا خرجت هذه الواردات من المنافذ فإنها تواجه الكثير من المشاكل والصعوبات المتصلة بوسائل النقل وارتفاع تعرفة النقل من المنفذ إلى المخازن أو أسواق البيع والشراء. ومن ثم تأتي مشاكل الرسوم التي يفرضها المحافظون لعدد من الصناديق بلا حدود في مداخل محافظات الجمهورية التي تحجز هذه الناقلات المحملة بالسلع والبضائع المستوردة لإرغام أصحابها من رجال الأعمال على دفع ما يفرضونه من رسوم دون وجه حق ودون مسوغ قانوني. وخاصة المواد الغذائية والاحتياجات الرمضانية. وقد تقدمنا إلى دولة الأستاذ / محمد سالم باسندوة – رئيس مجلس الوزراء بشكوى بهذا الخصوص وأصدر من جانبه مشكوراً توجيهات بتوقيف هذه الازدواجية في التحصيل التي يتعرض لها المستوردون وكذلك ممارسات حجز البضائع في مداخل الأمانة لفرض رسوم غير قانونية .

سيولة المالية

في المناطق الساحلية.. وأدعو الحكومة
مل مسئوليتها في مواجهة التحديات
دية والوقوف إلى جانب المواطن الضعيف.
بير الاقتصادي حمود البخيتي فيقول:
القريب وأنا أتجول لأكثر من ساعة على
في شوارع وأسواق تعز من باب الفضول
طلاع لاحظت أنه لا توجد فوارق بين أسواق
واق صنعاء بالنسبة لرمضان، ففيها تلك
لتي أشبه بالقنابل الموقوتة موجودة على
ولدى الباعة المتجولين وفي كل مكان.
البخيتي: السوق الآن تعج بالبضائع..لكن
هي إعادة التعبئة..يعني التاجر يقوم مثلا
لألبان من 25 أو 50 كيلو ويعيد تغليفها في
نصف كيلو بدون رقابة، ولا ندري إن كان
في أكياس أو علب صالحة أو غير صالحة.
خبير الاقتصادي إلى أن متطلبات رمضان
ة من قبل ومخزنة في مخازن التجار..
عندنا فرصة لبيع النطيحة والمتردية
الشديد..ومن يقول أنه يستورد في شعبان
غير صادق..لأنه من رمضان إلى رمضان
ستعداد لها بمخازن معينة من خلال جلب
ذائية من الأسواق المجاورة وتخزينها حتى
.وهيئة المواصفات والمقاييس وصحة البيئة
هذا..ومن يقول إن هناك رقابة يكذب على
..الرقابة في المنافذ فقط..أنزلوا إلى الأسواق
، ليس هناك دولة في العالم حتى الدول

الناشئة تسمح بإعادة التعبئة بعيدة عن الرقابة، وهناك من القوانين ما يمنع هذه الأعمال..إن إعادة التعبئة تتم بتصريح من الجهات المعنية،لكن الذي يحصل أنهم يستغلون ضعف القدرة الشرائية للمواطنين وأنه لا يستطيع شراء علبة الحليب 2.8 كيلو جرام فيقوم التاجر بعمل ربع كيلو أو نصف كيلو تيسيرا عليه..لكن من يضمن أن هذه المادة أصلاً صالحة وفرغت وعبئت في ظروف آمنة..التمور وما أدراك ما التمور.. تكلم عنها بلا حرج.. ما تلفظه الأسواق المجاورة تجده في اليمن..أنا عمري لم أر بلداً في العالم تضع التمور في شوالات إلا عندنا.
وحول تكثيف الحملات الرقابية والتفتيشية على الأسواق يؤكد البخيتي أن الحكومة لا تشرف أو تراقب الأسواق حتى نطالبها بتكثيف الرقابة والتفتيش..عندما أطالب الحكومة بتكثيف الرقابة يعني أن هناك رقابة نسبية..لكن في الحقيقة لا توجد رقابة..داعيا إلى فتح الإعلام للتوعية سواء المرئي أو المسموع أو المقروء..يجب أن تعمل على تثقيف الناس للابتعاد عن الأسواق المغشوشة..
الشيء الثاني يجب على الحكومة وجهاتها التنفيذية أن تتقي الله في المواطن، لأنها الوحيدة التي تمتلك حق الضبط..أصبح رمضان فرصة لدى التجار الأمراض وعديمي الضمير أن يبيعوا كل شيء دون حسيب أو رقيب.